الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

السجون والمعتقلات الإسرائيلية: مختبرات بحثية طبية ودوائية

ألمى أبو سمرة *

كشفت البروفيسورة الفلسطينية نادرة شلهوب كيڤوركيان، المحاضرة في القانون في الجامعة العبريّة، أثناء محاضرتها في جامعة كولومبيا في نيويورك، الشهر الماضي، أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تقوم بإصدار تصاريح لشركات دوائية كبرى لإجراء تجارب واختبارات سريرية على أسرى فلسطينيين وعرب. تمكنت شلهوب كيڤوركيان، بحسب ما صرحت به في محاضرتها تلك، وسابقاً في محاضرة لها في أمستردام في كانون الثاني/يناير، من جمع بيانات تؤكّد ذلك أثناء قيامها بأحد المشاريع البحثية في الجامعة العبرية. فما كان من الجامعة العبرية إلا أن أصدرت بياناً تعلن فيه أن ما أتت به البروفيسورة شلهوب لا يمثّل الجامعة ولا تتبنّى أياً منه. لا يُعدّ تصريح البروفيسورة نادرة شلهوب كيڤوركيان، هذا، الأول من نوعه في هذا السياق، إذ سبق أن كشف وزير العلوم في دولة العدو، في تسعينيات القرن الماضي، عن مَنح أكثر من ألف تصريح لشركات دوائية لإجراء اختبارات لأدوية قيد التجريب على «السجناء». تلى ذلك كلامٌ نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» في تموز/يوليو عام 1997 لرئيسة الكنيست آنذاك، دالياً ايتزيك، تثني فيه على هذه الخطوة، مشيرةً إلى أن ما يعادل 5000 اختبار قد أُجري حتى تاريخ تصريحها.

وبحسب ما جاء به الأسير السابق وخبير شؤون الأسرى لدى السلطة الفلسطينية، عبد الناصر فروانة، في العام نفسه، فقد أقرّ الكنيست زيادة في مخصّصات وزارة الصحة الإسرائيلية للطبّ التجريبي، وأن ذلك يمارَس بشكل أساسي في السجون والمعتقلات. وثّق فروانة تصريحه بالأرقام، إذ إنّ ثلاثة آلاف أسير فلسطيني، أي حوالى 45% من العدد الكلي للأسرى في معتقلات نفحة وريمون والنقب، يتعرضون لتجارب دوائية جماعية، فضلاً عن تعرض معتقلي النقب على وجه الخصوص للسموم نتيجة وجودهم على مقربة من مفاعل ديمونا. كذلك صرّح فروانة بأن هذه الممارسات تتم بغطاء قانوني من وزارة الصحة الإسرائيلية التي تقوم بالإشراف والمتابعة وإعداد الدراسات العلمية حول مدى استجابة المعتقلين للأدوية واللقاحات والمواد الكيميائية التي يتعرضون لها، ودعا فروانة منظمة الصحة العالميّة إلى الضغط على إسرائيل في هذا الخصوص ومتابعة الوضع الصحي للأسرى المحررين من خلال إجراء فحوصات طبيّة دوريّة لتقصّي الآثار المحتملة لأيّ تجارب دوائيّة وسريريّة جرى تطبيقها عليهم.

بالرجوع إلى القانون الدوليّ لحقوق الإنسان الذي أقرّته الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، تنصّ المادة 13 منه على أنّه لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبيّة أو العلميّة أو غير ذلك. من جهة أخرى، يُشترط عالمياً، للمشاركة في أيّ دراسة سريرية أو دوائية، أن يتمتع المتطوّع بالإرادة الحرة، وبكامل الحرية لمغادرة الدراسة في أيّ لحظة واعتبار موافقته الخطية على الانضمام للدراسة لاغية. يعطى المتطوع وقتاً كافياً للتفكير وأخذ القرار بناءً على معلومات مفصلة متعلقة بالدراسة يتم تزويده بها مسبقاً من قبل متخصص، مع شرح وافٍ لكل حيثيات الدراسة والأخطار المحتملة. كما يشترط على أي دراسة أن تحصل، بالإضافة إلى المصادقة العلمية والطبية، على موافقة لجان مختصة بحماية حقوق الأفراد بعد تحققها من أن كفة الميزان ترجح لصالح الفوائد بالمقارنة بالأضرار المفترضة أو المحتملة، مع منع مطلق لأيّ دراسة من الممكن أن تتسبب في أذية أو عطب دائم للمتطوعين.

تاريخياً، رفض إبيوقراط، وهو أبو الطبّ، منذ عام 400 ق.م. إجراء تجارب على البشر، إذ كان شائعاً آنذاك إجراء تشريح حيّ على «العبيد» لغايات علمية. عرف التاريخ الحديث سلسلة من الانتهاكات الموثقة، إذ انتشرت في سجن نيوغيت في الولايات المتحدة الأميركية عام 1721 المقايضة من قبل السجناء على تخفيض مدة عقوباتهم مقابل دخولهم في تجارب تتضمن تلقيحهم بجراثيم ممرضة. تكررت هذه الانتهاكات مرات عديدة في القرن التاسع عشر، في أميركا بشكل أساسي، إضافة إلى حوادث سُجّلت في بريطانيا عام 1875، وفي النمسا عام 1899، وكان ضحيتها أطفال. أما الانتهاكات الأكثر شهرة في هذا السياق فقد ارتبطت بالنازيّة، إذ قامت بإجراء اختبارات على الأسرى والضحايا، خصوصاً المصابين منهم بإعاقات ذهنية لاعتبارها أنهم أدنى درجة من المواطنين الأصحاء. كما تضمنت إجراء تجارب للأدوية التي يقومون بتطويرها على اليهود، وأشهر من قام بذلك الطبيب النازي جوزيف مينغل في مخيم اعتقال وتجميع اليهود (Auschwitz Concentration Camp) وغيره في مخيم (Dachau) في أربعينيات القرن الماضي، وقد تمّ كشف ممارساتهم ومحاكمتهم في سلسلة المحاكمات الشهيرة المعروفة باسم «Nuremberg Trials» (نسبةً إلى المدينة الألمانية) والتي جرت أواخر عام 1946 حتى عام 1947. أما التاريخ المعاصر، فقد زخر بحوادث انتهاكات مشابهة، إذ شكلت المعتقلات الأميركية في العراق مسرحاً لاختبارات لشركات الأدوية الأميركية كانت تجرى على المعتقلين.

تقلّ كلفة إجراء التجارب في الدول النامية أضعافاً عن كلفتها في الدول المتطورة؛ فبحسب ما جاء في مقال للصحافي الفرنسي فيليب شيبو بعنوان «أفريقيا حقل للتجارب» نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية، فإن كلفة إجراء التجارب في أفريقيا تقلّ خمسة أضعاف عن كلفتها في أوروبا أو أميركا، إضافةً إلى أنّ الدول النامية تشكل حواضن لأوبئة وأمراض غير موجودة في الدول المتقدمة، ما يجعل منها مختبرات حيّة لإجراء مروحة واسعة من الاختبارات والتجارب.

بالعودة إلى الأرض المحتلة، لا تقتصر جرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقّ الفلسطينيين إذاً على التعذيب الجسدي والنفسي، بل تتخطاها إلى اختبار أسلحة على الفلسطينيين وتجريب أدوية على الأسرى منهم، إذ ترى في تجمعات الفلسطينيين تربةً خصبةً لإجراء اختباراتها. في العام 2009، أصدر مركز «سواسية» لحقوق الإنسان تقريراً مفاده أن عدداً من الأسرى الفلسطينيين قد فقد بصره إثر اختبارات طبيّة أجريت في سجون إسرائيليّة. كذلك صرّح الأسير المحرر محمد التاج بأنه تلقّى أدويةً مجهولة المصدر والتركيب خلال الأسر عقب إصابته بتلفٍ في الرئتين وعضلة القلب، بينما صرّح الأسير المحرر زياد شعيبات بتلقيه علاجاً مجهولاً لآلام «الديسك» في ظهره خلال فترة أسره، وفي اليوم التالي همس له الممرض محذراً إياه بطريقة غير مباشرة من الآثار الجانبية لهذا الدواء. عقب خروج شعيبات من الأسر، بدأت الأورام تظهر في أنحاء جسده كافة، ووسط عجز طبي عن تقديم العلاج له. من جهة أخرى، سُجّل تلقّي رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز الدويك، الذي يعاني من داء السكّري وارتفاع ضغط الدم، دواءً منتهي الصلاحيّة خلال إحدى فترات اعتقاله.

وبحسب التلفزيون الرسمي الفلسطيني، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2011، فقد تلقّى الأسرى حُقَناً أدت إلى تساقط شعر رؤوسهم ووجوههم بشكل دائم، بينما أصيب آخرون بالعقم وفقد غيرهم صحته. إنّ هذا ما هو إلا غيض من فيض سياسة سلطات الاحتلال تجاه الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والتي تقوم على نظام «الموت البطيء» منذ اللحظة الأولى لأسرهم حتى خروجهم، ولعلّ مرحلة إجراء الاختبارات السريريّة والدوائيّة على هؤلاء الأسرى تعدّ الأخطر في نظام الموت البطيء هذا.

وبحسب ما جاء في تصريح رئيس هيئة شؤون الأسرى في منظمة التحرير الفلسطينية، عضو البرلمان الفلسطيني عيسى كركي في 31 آذار/مارس 2015، عقب إحدى زياراته للأسرى، فإنّ المرضى منهم هم ضحايا لجرائم قاسية ترتكب بحقهم في السجون. أتبع كركي هذا التصريح بآخر في 12 نيسان/أبريل 2015 أعلن فيه أنّ إسرائيل تقوم بتجارب طبية على الأسرى، وأنه من الوارد بحسب تقديره أنها تقوم بتسميمهم أيضاً. تلى هذا التصريح بيان صدر في التلفزيون الرسمي الفلسطيني في اليوم التالي يفيد بأن السجون الإسرائيلية باتت بؤرة لزرع الأوبئة والأمراض، ومنها الإيدز، في أجسام الأسرى الفلسطينيين ونشرها بينهم.

وفي العام نفسه، اتّهم سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور قوى الأمن الإسرائيلية بسرقة أعضاء من جثامين فلسطينيين قضوا على أيدي القوات الإسرائيلية، وأن الفحوص الشرعية الموثقة بتقارير كانت تبين اختفاء قرنيّة العين وغيرها من الأعضاء. نفى سفير سلطة الاحتلال لدى الأمم المتحدة هذه «الاتهامات»، واضعاً إياها في إطار معادة السامية، متّبعاً ذلك بكتاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، يدعوه فيه إلى إدانة هذه الاتهامات.

أما على المستوى العالمي، فقد حذّر روبرت ڤاندربيكن، المستشار الثقافي في الاتحاد التجاري البلجيكي (ACOD) والباحث في جامعة غنت البلجيكية في آب/أغسطس عام 2018 من أن أهالي قطاع غزة لا يتم فقط تجويعهم حتى الموت أو تسميمهم، بل الأمر يتعدى ذلك إلى اختطاف الأطفال منهم ومن ثم قتلهم واستئصال أعضائهم لبيعها أو إجراء تجارب عليها. لم يكن هذا التصريح الأول لڤاندربيكن في هذا الخصوص، إذ سبقه تصريح آخر عام 2009 في الصحيفة السويدية «Aftonbladet»، وهو ما اعتُبر تصريحاً معادياً للساميّة بشكل واسع، لتصفه حكومة الاحتلال بأنه أحد الأساليب الجديدة في تلطيخ سمعة الكيان. أما كلاس سميليك، زميل ڤاندربيكن والبروفيسور السابق في مجال الدراسات العبريّة واليهوديّة في جامعة «غنت»، فقد صرّح لموقع «Joods Actueel» البلجيكي اليهودي بأن «ادعاءات» ڤاندربيكن غير مثبتة أو مدعمة بالأدلة، وأنها أعادت إلى الواجهة البروباغاندا القديمة المعادية للساميّة والتي تتهم إسرائيل بتسميم الآبار وقتل الأطفال لاستخدام دمهم في أداء طقوس دينية. وبعد قيام موقع «De Wereld Morgen» بنشر مقال للبروفيسور ڤاندربيكن في هذا الخصوص، عاد ليُتبعه بما سمّاه «تصويباً» للمقال السابق، يطلب فيه عدم الربط بين قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي باختطاف وقتل الأطفال الفلسطينيين من جهة واستئصال الأعضاء لزراعتها لاحقاً.

تطول قائمة الانتهاكات، الموثق منها وغير الموثق، وتتباين استراتيجيات المجتمع الدولي في التستّر على هذه الانتهاكات منذ إعلان قيام الكيان الإسرائيلي وما قبل ذلك، لكن يبدو أن القاسم المشترك الوحيد بين هذه الاستراتيجيات، مهما اختلف الزمن وتباينت المعطيات وتبدلت الوجوه والأقنعة، الذهاب بالوقاحة في منحنى تصاعدي يصبح معه كل انتهاك ثانوياً ولا يستحق الذِكر إذا ما قورن نسبياً بآخر تلاه. وربما كُتب علينا إلى أبد الآبدين أن نحمل تبعات «الممارسات النازية» بحق اليهود مرفقةً بمسرحية هزلية تعزو كل سهم يصوَّب إلى الصهيونية إلى عداء تاريخي للسامية. ولعل أول الغيث الذي بدأت تتلقاه هذه السياسة التلميح باعتبار معادة الصهيونية في فرنسا جرماً يندرج تحت بند معادة السامية. وربما كُتب علينا أيضاً أن نبقى في موقع المتفرجين الصامتين، المتسمّرين أمام «صندوق الفرجة» ومسرح الدمى المطبّعة مع الاحتلال، الذي بات عدد دماه التي اعتلت الخشبة يفوق باشواط عدد التقنيين والمخرجين ممن يديرون العرض من وراء الكواليس. وبعد كل هذا أتساءل إن كان الرأي العام ما زال مقتنعاً بـ«ملائكية» إسرائيل و«إنسانيتها» بعد انتشار خبر تطويرها لعلاج «سحري» وفعال للقضاء على كل أنواع السرطان في زمن قياسي، أم أنها أيضاً لعنة أفلام الخيال العلمي التي تجرّعناها حتى بتنا نصدّقها في لاوعينا.

* باحثة سورية مقيمة في باريس

أجرى النازيون تجارب لأدوية على اليهود والأشخاص المعوقين (أ ف ب)

> يتعرض 45٪ من العدد الكلي للأسرى لتجارب دوائية جماعية

حول الرؤية الأوروبية للتحدّي الصيني

نبيل إسماعيل *

«ثمة شبح يحوم حول أوروبا». هو ليس شبح الشيوعية كما قال ماركس وأنجلز في مقدمة البيان الشيوعي عام 1848، وإن كان يحمل بطاقة انتساب إلى الحزب الشيوعي، كذلك إنه يأتي من خارج القارة، ويسمونه خطر التمدّد الصيني. ليس هنالك من هو مهتّم بنشر الشيوعية في أوروبا، ولم يكن لهذه الأيديولوجيا الأوروبية المنشأ أن تتحقق في السلطة السياسية في أيّ من دول أوروبا الغربية، حيث كان الشيوعيون في أفضل أيامهم، باستثناء ألمانيا، يعيدين كل البعد عن السلطة السياسية. ولكن الصين الشعبية اليوم تعود لتظهر في الخطاب الرسمي والأكاديمي الأوروبي ليس فقط كخطر اقتصادي، إنما كخطر أيديولوجي أيضاً. خلال مؤتمر عن الأمن في القارة الأوروبية عُقد في شباط/ فبراير 2018، قال وزير الخارجية الألمانية السابق زيغمار غابرييل: «إن مبادرة طريق الحرير الصينية هي ليست كما يعتقد البعض في ألمانيا، ذكرى عاطفية عن ماركو بولو، وإنما هي محاولة طبع العالم بنظام شامل مؤسَس وقائم على المصالح الصينية، ولم يعد يتعلّق الأمر منذ زمن بالاقتصاد فقط، ولكن الصين تؤسّس لنظام شامل بديل للغرب، النموذج الصيني لا يشبه قيمنا القائمة على الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان الفردية». النظام الشامل البديل الذي يتحدث عنه زيغمار، يبدأ بالتغلغل في النظام القديم كخطوة أولى، عن طريق السعي إلى المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية القائمة، ثم ينتقل إلى تأسيس منظمات معادلة للمنظمات التقليدية ذات النفوذ العالمي. إنّ تطويع المنظمات الدولية وبناء أخرى، بما يتوافق مع مصالح ورؤية الصين الأيديولوجية، هو استراتيجية أنّس لها ماو تسي تونغ، بحسب جان بيير كابستان أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المعمدانية في هونغ كونغ. أنشأت الصين عام 2012 في أوروبا ما يدعى قمة «16+1»، وهي مبادرة للتعاون في مجال الاستثمارات والنقل والتكنولوجيا والتمويل، قامت بعقد مؤتمرات عدة حتى الآن. في هذه المنظمة الصين هي الواحد، إضافة إلى 11 بلداً من وسط وشرق أوروبا هي أعضاء أساساً في الاتحاد الأوروبي، وخمسة بلدان ليست أعضاء فيه، وبالتالي، حسب مدير البرنامج الصيني الآسيوي فرانكوس غودمنت، تكون أقلّ مناعة لقوة الجذب الصينية، وتصبح أوروبا أكثر عرضة للتقسيم والاختراق من قبل الصين. هذا مثال عن سياسة الصين في مجال المنظمات الإقليمية والدولية، أكثر ما يقلق الأوروبيين فيها أنها في عقر دارهم. بالطبع يضاف هذا إلى شراء الشركات الصينية لشركات أوروبية عريقة، ولموانئ استراتيجية ومهمة، مثل ميناء بيريوس اليوناني، وجزء من ميناء تولوز الفرنسي، بالإضافة إلى أمثلة عديدة أخرى.

وجهة نظر أخرى: الواقعية البراغماتية

قد لا يصحّ القول إن أصحاب هذه النظرة يشكلون تياراً وازناً في أوروبا، لكنه يتألف من أفراد وازنين في الوسط الأكاديمي والصحافي. الأثر الأميركي في أوروبا حقيقةً هو الأعلى صوتاً، وهو أثر تعبوي بالدرجة الأولى، ويهدف إلى حشد الحلفاء وتجنيدهم للمعركة المقبلة. مع ذلك، يقرّ أصحاب النظرة الواقعية بأننا بتنا بالفعل في عالم متعدّد الأقطاب، بل ويتوقعون أن الصين هي التي ستكون القطب الأبرز. سيتبع ذلك طبعاً نتائج حاسمة على صعيد العلاقات الدولية، أهمها ضمور مركزية الحلف الاستراتيجي الأوروبي الأميركي القديم. وهنا يجب على أوروبا البحث عن مكان لها، بعيداً عن التموضع الاستراتيجي مع أحد الأطراف، في عالم متعدّد الأقطاب. يعتبر فرانك زيرين، ممثلاً لهذا الاتجاه، أحد أهم الباحثين المتخصصين في الشؤون الصينية في ألمانيا. في آخر كتاب منشور له هذا العام، يجيب زيرين على هذه القضية من خلال عنوان الكتاب، الذي هو عبارة عن سؤال يتبعه الجواب مباشرة: «المستقبل؟ الصين». يقول: «الصين ستحلّ بكل تأكيد مكان الولايات المتحدة الأميركية. ففي بعض المجالات، مثل معدل القوة الشرائية، الاقتصاد الصيني هو الأكبر حجماً، بالرغم من أن متوسط دخل الفرد في الصين يقارب مثيله في بلغاريا. للمرة الأولى منذ 500 عام تتجه السيادة الغربية على العالم إلى نهايتها. منذ أن اكتشف كريستوف كولومبوس قارة أميركا عن طريق الخطأ، كنا نحن من نحدد قواعد اللعبة في العالم. نحن القوة التقنية الرائدة، بالرغم من كوننا أقلية في العالم، إذ لا يشكّل الغرب أكثر من 15 في المئة من مجموع سكان العالم، بينما الصين 18%. وهنا تتم إعادة الاعتبار لنوع من التوازن، حيث إن الأغلبية في العالم لا بدّ أن تأخذ مكانها. والسؤال الأساسي هنا ليس إن كان بإمكاننا إيقاف هذا الصعود أم لا، أو إن كان سيحدث أم لا، فهو آت يقيناً. السؤال ما هي تصوراتنا وردة فعلنا حول هذا الصعود». لا يرى زيرين لدى الأميركيين القدرة على كبح هذه الريادة، فالصينيون لا يملكون تقريباً ديوناً خارجية مؤثرة. ميزان التبادل التجاري يميل لصالحهم. معدل الدخل الفردي في الصين منخفض نسبياً، هذا يعني أنه عندما يتم الاستثمار في الصين، فإن فرصة الحصول على عائدات أرباح أكبر أعلى منها في بلدان مثل أميركا أو اليابان، حيث الكثير من القطاعات مكتملة وناجزة منذ زمن، وحيث وضعية الاقتصاد تحتّم المزيد من الاعتماد على الديون. معدل امتلاك السيارات في أميركا مثلاً هو حوالى 800 مالك لكل 1000 شخص، بينما في الصين لا يتجاوز 200، لهذا مبيعات السيارات الكهربائية في الصين هي الأعلى عالمياً، وهو قطاع مرشّح لأن يكون قاطرة الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة. إلى جانب الديون الخارجية الصينية المنخفضة نسبياً، فإنّ معدل الادّخار فيها يقارب 30%، بينما لا يتجاوز في أميركا 6%. طبعاً، وحسب زيرين، لا تكون المديونية بالضرورة سيئة، إذا كان صاحب الدين ليس طرفاً خارجياً ذا قدرة على ممارسة الضغوط، وبالتالي تتعزّز درجة الثقة بالاقتصاد عامة، وقدرة الاحتمال الإجمالية. بعض المعلقين الألمان يفنّدون هذه الصورة الوردية، ويتحدثون عن نهاية المعجزة الصينية، بعد أن سجل الاقتصاد الصيني هذه السنة أرقام نمو تقارب 6,6%، وهي أقل من النسب المسجلة في الأعوام السابقة. يجيب زيرين بأن هذا طبيعي ومحتمل، إذ إن آخر مرة سجل فيها الاقتصاد الأميركي نسبة نمو قاربت 6,5% كانت في عام 1965، ثم أصبح حجم الاقتصاد أكبر من السابق، ولم يعد من الممكن تحقيق نسب نمو مماثلة. لذلك فإنّ هبوط نسب النمو بفارق نقطتين أو أكثر لا يعدّ مؤشراً على تراجع الاقتصاد. أهم العوامل التي يمكن أن تكون مقررة في الاقتصاد اليوم هي مقدار احتياطات النقد الأجنبية، وهي بالنسبة إلى الصين ضخمة جداً. وقبل أن تبدأ هذه الاحتياطات بالذوبان بشكل درامي، لا يمكننا أن نتحدث عن تراجع في الاقتصاد. على أرضية الارتفاع الجنوني لأسعار العقارات في المناطق الحضرية الصينية، يراهن البعض على أن أزمة مماثلة لأزمة عام 2008 تطل برأسها هناك، وأنها قد تنسف الاستقرار المالي للدولة. هنا يفرّق زيرين بين أزمة العقارات ذات التأثير المستمر (الثابتة) الموجودة في أميركا، وبين أزمة العقارات غير الثابتة، أو غير البنيوية الموجودة في الصين. بكلام آخر، تملك الدولة الصينية جميع الوسائل للسيطرة عليها والحد من تأثيرها. مثل: تشريع قانون لا يسمح فيه للعائلة الواحدة سوى امتلاك شقة واحدة. تصعيب شروط الإقراض. زيادة المتطلبات على متعهدي البناء، مثل أن يتم ضمان بيع الشقة قبل اكتمال بنائها، كما أن هذه الإجراءات تم اعتماد بعضها من قبل ونجحت.

نقد الاتجاه الواقعي البراغماتي

مشكلة هذا الاتجاه، أنه حتى عندما يتحدث عن الفروق البنيوية بين الاقتصاد الصيني والاقتصادات الغربية، يبقى تحليله مقتصراً على الجانب الكمي، كما على العمليات الإجرائية، من دون النظر (عمداً) إلى طبيعة الاقتصاد العميقة في الحالتين، لا شكل الملكية الخاصة وتخريجاتها القانونية، ولا طبيعة الاستثمارات، سواء داخل الصين أو خارجها، تسمح لنا بوصف الاقتصاد الصيني كاقتصاد رأسمالي مركزي صرف، يعيش ويزدهر على التفاوت العالمي في الموقع التجاري والثروة. كما أن الطبقة المسيطرة وتعبيراتها السياسية (الحزب الشيوعي الصيني)، تؤكدان هذا الفرق. إن تسليع الأرض الشامل، بالمعنى القانوني، هو الأساس الذي يجب تفحصه عندما نصنف بلداً كرأسمالي أو اشتراكي أو كانتقالي ذي ملامح خاصة. هنا تمنعنا الخصوصية الصينية، كما يقول سمير أمين، بنتائجها البالغة الأهمية، من توصيف الصين المعاصرة ببساطة بأنها رأسمالية. إن ما جرى ويجري في الغرب من انخراط كثيف للبنوك الخاصة في المضاربات المالية، وتحويل القطاع العقاري إلى مصدر لجني أرباح أكبر بكثير من القيمة الحقيقية لهذا القطاع بمجمله، يحمل معه دوماً خطر تكرار أزمة عام 2008. هذا الجوهر غير موجود في الصين. دور الدولة هناك هو المقرّر، ويملك تحديد وتوجيه التدفقات المالية على القطاعات المختلفة. يرتبط شكل وجوهر هذا الدور. وهذا ما لن يقره زيرين ولا غيره في أوروبا. بطبيعة الطبقة الحاكمة في الصين، وشكل الملكية القانوني، المستند إلى المفهوم الاشتراكي حسب الخصائص الصينية كما يسمى هناك. إن مفهوم ونتائج قانون الملكية الصيني للأرض يختلف عن الشكل الرأسمالي الكلاسيكي، كما وعن تطوره النيوليبرالي الحالي، الذي يجعل الأرض بكليتها موضوعاً للمضاربة وخلق المال الوهمي.

لا يتحدث ممثلو هذه النظرة خارج منطق التراتبية ضمن نطاق التنافس الرأسمالي للقوى المسيطرة، أي ضمن قواعد اللعبة ذاتها، تلك التي رسمها الغرب منذ عصر الرأسمالية التجارية. نادي دول المركز الرأسمالي هو نادٍ مغلق، يشبه طبقة النبلاء في عصر الإقطاع، وهنالك شك في قدرة هذا النادي على احتمال وافد جديد بحجم الصين، التي بالرغم من تأقلمها مع النظام العالمي الجديد منذ الثمانينيات، حافظت على استقلالها وعناصر قوتها. إن نجاح الصين في ريادة الاقتصاد العالمي، وتغيير شروط التجارة وتدفق البضائع، بل وحتى تغيير مركز العالم، قد لا يكون ممكناً ضمن منطق النظام الرأسمالي ذاته. بكلام آخر، أن يتسع المثلث (الثالوث)، كما يسميه سمير أمين، وهو نادي الدول الإمبريالية المؤلفة من أميركا وأوروبا واليابان، ليصبح مربعاً بإضافة الصين، يخالف منطق سير الاقتصاد العالمي المركز بالكامل. أحياناً القشة تكسر ظهر البعير إذا ما بلغت حمولته أقصى حد من الاستطاعة. هنا أريد أن أدعي أن البعير أمام مهمة حمل أكياس كبيرة عدة من القش، وعليه المشي تحت المطر.

* باحث سوري

> لا يرى زيرين لدى الأميركيين القدرة على كبح الريادة الصينية